على الغلاف لم تمضِ أيام قليلة على إخلاء «مستوطنة عمونا»، المعرّفة ضمن «المستوطنات غير القانونية» (بحسب الإسرائيليين)، حتى أقرّ الكنيست، في قراءة ثالثة ونهائية بأغلبية 60 نائباً مقابل 52 صوتوا ضده، قانون «تسوية البؤر الاستيطانية غير المرخصة» الذي يشرّع سلب الفلسطينيين أراضيهم الخاصة في الضفة الغربية المحتلة. ويعدّ القانون بمثابة ضربة جديدة لمن يسعى إلى تثبيت ما يُسمى بـ «حل الدولتين»

قانون جديد يسلب ما بقي من الضفة
إسرائيل تتجه لتصفية «حلّ الدولتين»

بيروت حمود

سنّ الكنيست الإسرائيلي مساء أول من أمس، قانون «شرعنة المستوطنات» التي تُعَدّ غير قانونية وأُقيمت من دون ترخيص إسرائيلي، الذي يتيح سلب أراضي الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، حتى لو أُثبت أنّ البؤر أقيمت على أراضٍ بملكية فلسطينية خاصة.

ويأتي ذلك بعد أيام قليلة على إخلاء «مستوطنة عمونا» التي كانت مقامة على أراضي جبل أبو مصطفى بالقرب من بلدة سلواد. ويأتي أيضاً في سياق إعلان وزير أمن العدو، أفيغدور ليبرمان، تكثيف البناء الاستيطاني، وإقامة أكثر من 6000 وحدة استيطانية في الضفة منذ بداية العام، في تعبير عن «تأثر إسرائيل الواضح بالرياح الترامبية الآتية من أميركا»، كما ذكرت صحيفة «هآرتس» قبل أسبوع.

ولقي القانون إدانة واسعة من الفلسطينيين والمدافعين عن «حلّ الدولتين»، باعتباره «سرقة» وخطوة إضافية لضمّ كامل الضفة الغربية المحتلة، بينما رفضت الإدارة الأميركية التعليق، حتى مساء أمس. ومن لندن إلى القاهرة، مقرّ الجامعة العربية، مروراً بباريس وبرلين وبروكسل وأنقرة وعمان، توالت الإدانات للقانون الذي يوجه ضربة جديدة إلى «عملية السلام» المجمدة.

ويجيز القانون مصادرة أراض فلسطينية بملكية خاصة إذا بُنيت عليها مستوطنات، برغبة من المستوطنين أو بتشجيع من الحكومة، ومن ثم تُنقَل هذه الأراضي للدولة في مقابل حصول الفلسطينيين على «أرض بديلة»، أو تعويض مادي بقيمة 125% من قيمة الأرض. وبالتوازي مع ذلك، تصدر تراخيص بناء بأثر رجعي للمباني الاستيطانية التي أقيمت على هذه الأراضي «من دون ترخيص»، إذ يفترض أن «يشرعن» القانون أكثر من 4000 مبنى استطاني. كذلك سيكرّس مصادرة 8183 دونماً (نحو 800 هكتار) من الأراضي الفلسطينية الخاصة، بحسب «حركة السلام الآن». وبرغم أنّ الكيان الإسرائيلي يحتل الضفة الغربية، ويسيطر على نحو 60 في المئة من مساحتها في المنطقة المصنّفة «ج» وتخضع لسيطرة مدنية وعسكرية إسرائيلية كاملة، فإنّ هذا القانون يشكّل سابقة، لكونها المرة الأولى التي يقرّ فيها الكنيست بتشريع مستوطنات على أراضٍ فلسطينية خاصة في الضفة الغربية. وبينما حظي القانون بدعم صريح وواضح من وزيرة العدل إيليت شاكيد، ووزير التعليم نفتالي بينيت، وكلاهما من حزب «البيت اليهودي»، تشير تقديرات المحللين الإسرائيليين إلى أن المحكمة الإسرائيلية العليا قد تمنع تطبيقه، «تجنباً لأيّ دعوى قد يقدمها الفلسطينيون ضد إسرائيل في المحاكم الدولية»، خاصة تلك التي تعتبر أنّ الاستيطان الإسرائيلي جريمة يجب وقفها وفرض عقوبات على مرتكبيها.

وبرغم إعلان المستشار القضائي لحكومة العدو، أفيحاي مندلبليت، عزمه على «عدم الدفاع عن القانون في قاعات المحكمة العليا»، فقد أصر الائتلاف الحاكم (الذي يُعَدّ البيت اليهودي أحد أبرز دعائمه) على إمراره، وذلك إضافة إلى إعلان أكثر من مسؤول إسرائيلي «تجنيد محامين خاصين للدفاع عن القانون إذا ما حاولت المحكمة العليا إلغاءه، أو عرقلة تطبيقة».

وبعد إقرار القانون بالقراءتين الثانية والثالثة، علقت عضو الكنيست شولي رفائيلي، من «البيت اليهودي»، قائلة إنه «يوم تاريخي شُرع فيه قانون تاريخي أيضاً، فالمواطنون الذين أقاموا بيوتهم في الضفة شجعوا الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على كسر أهداف المنظمات اليسارية الساعية إلى نسف مشروع

تشير تقديرات المحللين إلى أن المحكمة الإسرائيلية العليا قد تمنع تطبيق القانون (أ ف ب)

تل أبيب تحتفي بوزير تركي

في خضم التطورات السياسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كانت تل أبيب تحتفي بزيارة وزير السياحة التركي، نابي أوجي، الذي أعرب عن أمله في أن «تسهم علاقة بلاده مع إسرائيل في إنهاء الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، وتحقيق السلام». وجاء تصريح الوزير خلال مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره الإسرائيلي، ياريف ليفين، عقب لقائهما في تل أبيب.

وحول إقرار الكنيست قانون «تسوية البؤر الاستيطانية»، قال الوزير التركي «أعلم أن هناك معارضة للقانون داخل إسرائيل، ويبدو أنه سيتم الالتماس لدى المحكمة العليا الإسرائيلية»، مضيفاً: «آمل أن تعطي المحكمة القرار الصحيح وفقاً للقانون الدولي».

> إسرائيل: علاقاتنا الثنائية تؤمن استقراراً أكبر للمنطقة

ورداً على سؤال بشأن التطورات الأخيرة في قطاع غزة، كرر أوجي استخدام عبارة «الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي»، وهو أمر غير غريب عن الدبلوماسية التركية، وقال إن «أنقرة تقدم كل ما يمكنها من أجل تحقيق حل سلمي للصراع».

وأشار أوجي إلى أنه بحث مع نظيره الإسرائيلي «تعزيز العلاقات بين البلدين، وخاصة في القطاع السياحي»، موضحاً أن «260 ألف سائح إسرائيلي زاروا تركيا خلال العالم الماضي، ولا أرى من سبب يمنع رفع هذا العدد إلى 600 ألف كما كان قبل سنوات». ولفت الوزير التركي الذي سيزور اليوم مدينة رام الله في الضفة الغربية المحتلة، إلى أن «عدد السياح الأتراك الذين زاروا إسرائيل، خلال العالم الماضي، وصل إلى 30 ألفاً، ونريد لهذا العدد أن يزداد أيضاً».

ووصل أوجي إلى تل أبيب مساء أول من أمس، في أول زيارة علنية لوزير تركي منذ الاعتداء على سفينة «مافي مرمرة» عام 2010، وبعد تطبيع العلاقات بين الدولتين في الصيف الماضي.

من جهة أخرى، قال الوزير الإسرائيلي: «لا أشك أن العلاقة السياحية بين البلدين ستسهم في تعزيز العلاقات عامة بين بلدينا... وكلما كانت العلاقات أقوى بين بلدينا وشعبينا، كلما كانت المنطقة مستقرة أكثر، فالسلام مصلحة مشتركة لبلدينا». وفي السياق، رأى أنّ قانون الكنيست «محق، وهكذا تسير الأمور في الديموقراطية... آمل من المحكمة العليا أن تمنع نفسها من القيام بأمور ليست من حقها»، في إشارة إلى احتمال أن تصدر حكماً بإيقاف القانون.

(الأخبار، الأناضول)
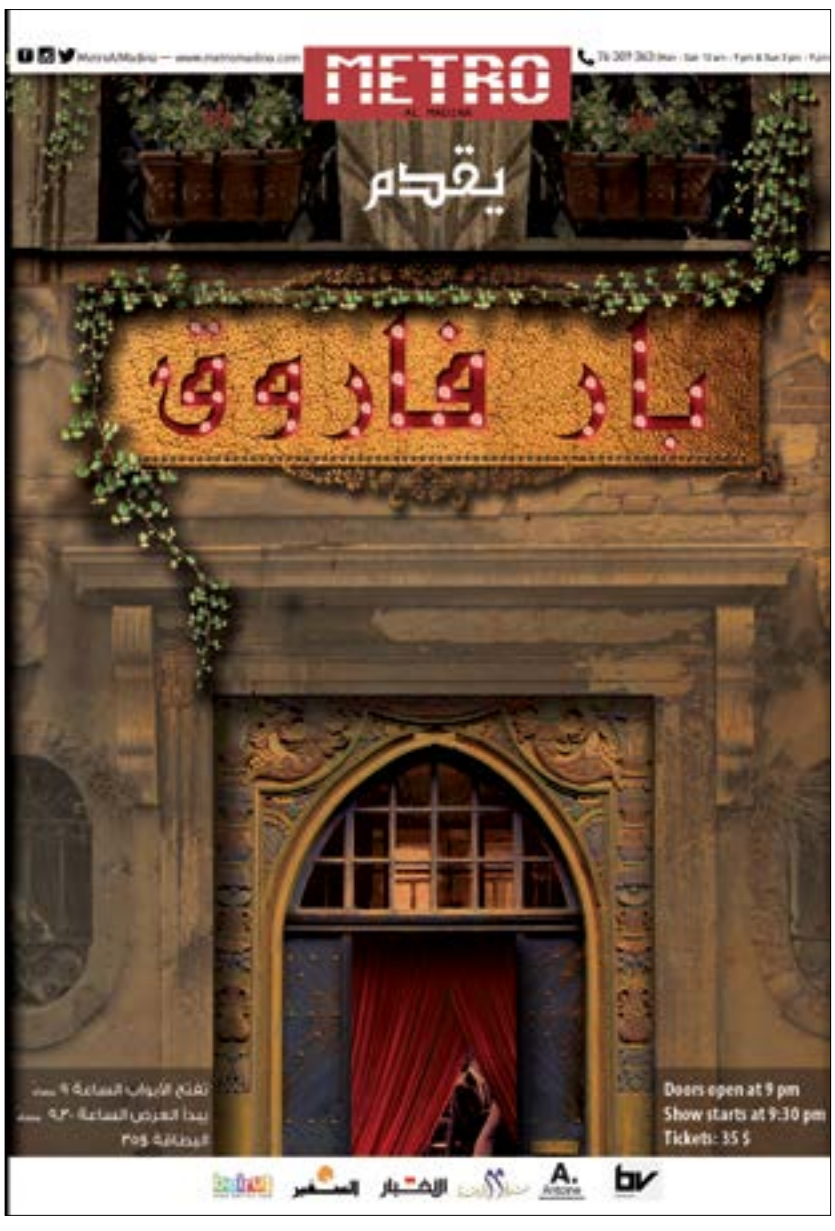
تعدّ الزيارة العلنية الاولى لوزير تركي منذ 2010 (أ ف ب)